اقتصاد

هذه عناوين الحكومة في أولى جلسات ٢٠١٦ الأسبوعية:

الحدّ من التضخم والفقر ومعالجة التهرب الضريبي ومنع الهدر والفساد ترميم المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية التي تدنت بفعل الحرب

الوطن

بحث مجلس الوزراء في أولى اجتماعاته الأسبوعية يوم أمس العديد من الملفات الخدمية والمعيشية والاقتصادية والتنموية، وناقش مدى جاهزية العديد من القطاعات لترجمة الخطط والبرامج التنموية والخدمية للعام ٢٠١٦ على أرض الواقع إضافة إلى جاهزية القطاع الخدمي لمواجهة أية مشاكل ناجمة عن الأحوال الجوية واستمرارية توافر المشتقات النفطية وتحسين الطاقة الكهربائية وتوفير مياه الشرب وضبط الأسعار في الأسواق وخاصة أسعار اللحوم التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الماضية.

وبحث الوزراء واقع مياه الشرب والكهرباء في محافظة حلب والاعتداءات المتكررة للعصابات الإرهابية على خطوط نقل الطاقة الكهربائية على مدينة حلب معولين على جيشنا الباسل في إعادة الأمن والاستقرار حول مدينة حلب خاصة مع وجود حالات فساد بين المجموعات الإرهابية وأصحاب الأمبيرات تجار الأزمات.

من جانبه أكد رئيس المجلس وائل الحلقي أن المواطن سيبقى هو البوصلة ومحور وهدف كل الإجراءات الحكومية والاهتمام بأوضاعه المعيشية والخدمية وتلبية احتياجاته وطموحاته وخاصة الخدمية منها كواقع الكهرباء وتوفير مياه الشرب وتأمين وسائط النقل العام وخاصة باصات النقل الداخلي والاهتمام بالقطاع الصحي والتربوي والتعليمي والحد من التضخم والفقر ومعالجة التهرب الضريبي وضبط الأسعار وترشيد الإنفاق الحكومي منعاً للهدر والفساد.

وأشار إلى الجهود الكبيرة التي تبذل من المؤسسات الوطنية والعاملين في الدولة من أجل تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية مثمناً التضحيات الجسام التي قدمها العاملون في المؤسسات الخدمية والإنتاجية متمنياً الرحمة لشهداء الطبقة العاملة وشهداء الجيش العربي السوري الذين كانوا أساساً لصمود الدولة السورية.

ووصف الحلقي عام ٢٠١٥ بأنه عام التحول الكبير في مسار الأزمة السورية وكان عاماً حافلاً بالتحديات والمحطات الفاصلة في سياق الحرب الإرهابية العدوانية التي تواجهها سورية ولقد شكل الثلث الأخير من عام ٢٠١٥ تحولاً استراتيجياً في مسار الحرب والعدوان على سورية حيث تمكن جيشنا الباسل والقوى الرديفة له من قلب معادلات الميدان في معظم مناطق المواجهة وتحقيق الانتصارات اليومية.

وأكد الحلقي أن الاعتداءات الإرهابية على خطوط نقل الطاقة الكهربائية في حلب لن تثني الحكومة على إعادة تأهيل خطوط نقل الطاقة الكهربائية وتوفيرها لأهلنا في حلب مشيراً إلى أهمية ضبط آليات توزيع المشتقات النفطية بمدينة حلب وخاصة مع قيام وزارة النفط بزيادة مخصصات حلب من المشتقات النفطية وخاصة مادة المازوت لأغراض التدفئة وليس لأصحاب الأمبيرات.

وأوضح أنه بقراءة متأنية وعاقلة للأحداث ومسار الأزمة في سورية والمنطقة نستنتج أننا اجتزنا المسار الأصعب وأننا على ثقة تامة بأن الانتصار النهائي قادم ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه من خلال الأمنيات، داعياً إلى بذل أخلص الجهود المتسلحة بالفكر والعمل والإرادة والتخطيط وإعادة النظر بكل الثغرات إن وجدت ويجب أن نعترف أن المعركة القادمة ربما تكون أشد وأصعب من كل المعارك التي خضناها رغم صعوباتها لأن المعركة القادمة تحتاج إلى إعمال الفكر والضمير والبناء على تجارب الآخرين ونحتاج إلى مواجهة صريحة مع الذات والتوقف على مواطن الخلل ودراسة أسبابها وسبل التخلص منها ونشر فكر المحبة والتعاون والتكامل والنصح.

وأكد الحلقي أن الرئيس بشار الأسد سيبقى رمز النهج الوطني الاستقلالي المناهض للمشاريع المشبوهة المعدة للمنطقة وأن سورية في ظل قيادته الحكيمة ونهجه المقاوم تمكنت من إفشال مخطط استهداف سورية الدولة الوطنية المقاومة وتوجيه ضربة قاصمة للمشروع الصهيوأميركي في المنطقة.

وأوضح الحلقي أننا على بوابات العام الجديد فإنه أمام حكومتنا محطات صعبة ناجمة عن تراكم مرحلة عمرها خمس سنوات فرضتها الأزمة نالت ما نالت من تداعيات هذه الحرب على البنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية لذلك نجد لزاماً علينا كفريق حكومي تنفيذي أن يكون العام الحالي عام ترميم المؤشرات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية التي تدنت بفعل هذه الحرب والحد من انخفاض معدلاتها بأدوات تنموية حقيقية وليست استهلاكية استنزافية ترفع أرقام عجوزات الموازنة العامة وذلك من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر كونه الخيار الأمثل بِبُعديه الاقتصادي التنموي والاجتماعي من خلال توفير فرص عمل حقيقية لا تجميلية لمشهد البطالة والفقر وذلك من خلال قائمة طويلة من المشاريع المتنوعة يجري توزيعها أفقياً على القرى والمدن الآمنة وتأمين التمويل اللازم لها من قروض تشغيلية ومنح مولدة لفرص العمل وتمويل من برنامج مشروعي وقانون التشاركية وخاصة بعد استكمال إقرار مشاريع هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة تنمية الإنتاج ودعم الصادرات ومؤسسة ضمان مخاطر القروض وقرار مجلس النقد والتسليف بمنح قروض تشغيلية واتفاقية بين وزارة الإدارة المحلية والأمانة السورية للتنمية بزيادة المشاريع وزيادة صناديق القروض ومن هذه المشروعات نبدأ إعادة الإعمار الحقيقية وليكن عامنا الحالي عام المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ولتعمل الوزارات المختصة على البدء بتعميم ثقافة هذه المشاريع وخاصة وزارات الاقتصاد والعمل والزراعة والصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

> ١٥ يوماً لإنجاز قانون الاستثمار

وأشار أيضاً إلى حرص الحكومة على تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة وخاصة التعاون الاقتصادي والتجاري مع روسيا وبيلاروسيا والصين والهند وإيران ودول البريكس وتتطلع الحكومة لتوسيع قاعدة التبادل التجاري مع الهند بهدف التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر والحرب الاقتصادية من خلال إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وتشجيع الشركات الهندية للمشاركة في عملية إعادة البناء والإعمار وتفعيل دور مجالس الأعمال المشتركة واتفاقيات جديدة تتواءم مع طبيعة الظروف التي تمر بها البلاد وإنجاز المشاريع المتفق عليها. مشيراً إلى أهمية القانون الناظم لأصول المحاكمات الجديد الذي أصدره الرئيس بشار الأسد والذي يعد انطلاقة جديدة على صعيد إصلاح القضاء والذي يهدف إلى سرعة البت في القضايا المدنية والتجارية والشرعية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع مظاهر الفساد في هذا القطاع ويعد خطوة جديدة على طريق الإصلاحات التشريعية التي تقوم بها الدولة والحكومة على مستوى القطاعات كلها. مؤكداً أن الحكومة مستمرة في تعديل القوانين والأنظمة من أجل مواءمتها مع طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد.

وأكد الحلقي أنه مع بداية العام الجديد يجب أن ننطلق إلى مواقع العمل والإنتاج بعزيمة وإرادة صلبة وأن نواجه جميع التحديات من أجل تعزيز مقومات صمود الدولة والشعب السوري.

وأشار الحلقي إلى أهمية إنجاز مشروع قانون الاستثمار وطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزير الدولة لشؤون الاستثمار بمتابعة إنجاز مسودة القانون وعرضها على مجلس الوزراء خلال /١٥/ يوماً.

من جهته قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي وللجهود المبذولة من طوارئ الخدمات والوحدات للتخفيف من آثار الهطلات الثلجية والمطرية على الطرقات العامة ومحطات الطاقة الكهربائية ومياه الشرب مشيراً إلى متابعة الواقع الصحي في مدينة حلب وهو في إطاره الطبيعي ولا يوجد مخاوف صحية كما أشار إلى الجهود المبذولة لتحسين واقع الطاقة الكهربائية ومياه الشرب في مدينة حلب وتوفير المشتقات النفطية لها وإلى تحسن واقع مياه الشرب في مدينة دمشق

كما بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل بعض مواد القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٧ الناظم لخزانة تقاعد المهندسين الزراعيين، واتخذ بشأنه الإجراءات المناسبة لاستكمال إصداره.

ووافق مجلس الوزراء على تخصيص محافظات (دمشق – اللاذقية – طرطوس– حمص) بمبالغ من الإيرادات المحلية لدعم موازناتها المستقلة.

ووافق على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتضمن طلبها نقل ملكية بعض العقارات ذات الصفة الحراجية الواقعة ضمن المخططات التنظيمية في محافظ حماه إلى بلديتي (اللقبة – دير ماما).

كما اطلع على كتاب وزارة الداخلية حول ظاهرة هجرة المواطنين السوريين إلى خارج القطر نتيجة الظروف ومقترحاتها بشأن ذلك.

إضافة إلى اتخاذ إجراءات مهمة تساهم بعودة المهجرين إلى أرض الوطن ووافق مجلس الوزراء على الكتاب شريطة الأخذ بالمقترحات والملاحظات التي أبداها عدد من السادة الوزراء.

كما بحث مجلس الوزراء مشروع المرسوم القاضي بتأجيل انتخابات الإدارة المحلية. وتستمر المجالس الحالية ومكاتبها الاختصاصية القيام بمهامها ريثما تتم انتخابات الإدارة المحلية وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

١٠٣,٤ مليارات ليرة إيرادات الجمارك في ٢٠١٥

محمد راكان مصطفى

تجاوزت إيرادات المديرية العامة للجمارك ١٠٣,٤٣ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٥، متضمنةً غرامات القضايا المحققة في مديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب إضافة إلى مخالفات البيانات الجمركية.

وحسب البيانات الإحصائية –التي حصلت «الوطن» على نسخة منها– فقد حققت مديرية الجمارك إيرادات تجاوزت ٣,٧١ مليارات ليرة سورية في الأسبوع الأخير من العام الماضي الفائت (من تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤ إلى تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١) تضمنت غرامات القضايا لمديرية الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب إضافة إلى المخالفات الجمركية بالمديرية العامة للجمارك.

وعن القضايا المحققة من الضابطة الجمركية ومديرية مكافحة التهريب في المديرية العامة للجمارك، فقد وصلت إلى ٤٢٣٥ قضية من تاريخ ٢٠١٥/٤/١٣ وحتى نهاية عام ٢٠١٥، وبلغت قيمة الغرامات المحصلة بموجبها ٤,٣٧٦ مليارات ليرة سورية.

وذلك على الرغم من الضوابط والإجراءات التي وضعتها المديرية لدخول عناصر الضابطة الجمركية وعناصر مديرية مكافحة التهريب إلى المحلات وحتى دخولها إلى المستودعات، وأهمها أن تكون الدوريات من دون أي مظاهر مسلحة وأن يكون برفقة الدورية أحد أعضاء غرفة التجارة أو الصناعة وبوجود كشاف ممتهن وخبير بالبيانات الجمركية من مديرية مكافحة التهريب.

كما أصدرت إدارة الجمارك العامة تحديد مهمة الدخول إلى المدن فقط بضابطة المركز لضمان عدم حصول تعارض بين الدوريات وضمان عدم دخول أكثر من دورية إلى المحل نفسه.علماً بأن مدير عام الجمارك مجدي الحكمية أكد في وقت سابق أن المديرية مستمرة في الحملة التي أطلقتها في شهر نيسان بهدف الحد من تدفق السلع المهربة إلى الأسواق المحلية وفق التوجه الحكومي لمكافحة التهريب.

ولكن اللافت للانتباه رغم كل تلك الأرقام والبيانات والتصريحات، انتشار المهربات بشكل فاضح في جميع الأسواق السورية من دون استثناء، بدءاً بالمحال المتواضعة وصولاً إلى رفوف المولات المشهورة وسط العاصمة دمشق، وكأن هناك اتفاقاً ضمنياً غير معلن بين الجهات الحكومية المعنية وبعض التجار، على استمرار شحن السلع والخدمات بشكل غير نظامي لإظهار الأسواق وكأنها خارج نطاق الحرب، فكل شيء متوافر، لتبقى شعارات ترشيد الاستيراد ومكافحة التهريب، مواد للاستهلاك الإعلامي ليس إلا، من دون الاكتراث بالضغط الحقيقي على سوق الصرف السوداء من جانب المهربين.

ولمن يشكك في ذلك، نقول: ها هي الأسواق أمام أعينكم.

الحلقي لرؤساء اتحادات التجارة والصناعة والزراعة: التشاركية في صناعة القرارات تجعلها صائبة وملبية للطموحات

الوطن

التقى رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي يوم أمس رؤساء اتحادات وغرف الصناعة والتجارة والزراعة. مؤكداً اهتمام الحكومة بزيادة التواصل مع جميع الفعاليات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتنموية.

وأشار الحلقي إلى أهمية التعاون بين الحكومة واتحادات الغرف في رسم السياسات الصناعية والزراعية والتجارية، والمشاركة في صناعة القرار الوطني. مؤكداً أن الوطن بحاجة لجهود جميع أبنائه وعليهم وضع خبراتهم وإمكانياتهم المادية والبشرية في إعادة إقلاع عجلة البناء والإنتاج.

وأكد أن التشاركية في صناعة القرار الوطني تسهم في صناعة قرارات وطنية صائبة وملبية للطموحات. مشيراً إلى الخطط والبرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة لتنشيط القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية انطلاقاً من مفهوم تحقيق الأمن الغذائي والصناعي وتنشيط حركة القطاع التجاري مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجة السوق المحلية لجميع السلع والاستعداد لمرحلة البناء والإعمار والانطلاق لمرحلة التصدير.

وتناول الحديث خلال اللقاء واقع هذه الغرف والتحديات التي تواجهها جراء الحرب الاقتصادية والحصار الاقتصادي الجائر وآليات تعزيز مقومات صمود هذه الغرف. وعبّر رؤساء الاتحادات والغرف عن اعتزازهم بالانتصارات التي يحققها جيشنا الباسل في تصديه للإرهاب والجهود الحكومية لدعم هذه الغرف بالإضافة إلى نجاح الحكومة في تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية والاقتصاد الوطني.

«الاقتصاد»: قانون هيئة تنمية الإنتاج المحلي والصادرات خلال يومين

الوطن

بيّن مدير التخطيط والإحصاء إبراهيم بدران لـ«الوطن» أن قانون هيئة دعم تنمية الإنتاج المحلي والصادرات سوف يصدر بشكله النهائي في غضون يومين لتتضح معالم وأدوار الهيئة خلال المرحلة المقبلة بحلتها وهيكليتها الجديدة بعد أن أقرها مجلس الشعب مؤخراً.

مشيراً إلى أن الوزارة ترى من خلال القانون الجديد ضرورة لدعم المنتجات المحلية التصديرية ليس فقط في مرحلة التصدير وإنما في جميع مراحل الإنتاج وصولاً إلى التصدير بهدف رفع نسبة المكون المحلي وتعزيز القدرات التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الدولية ولذلك قامت الوزارة بتطوير مشروع مرسوم إحداث هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات لتحل محل هيئة تنمية وترويج الصادرات حيث تركز الهيئة الجديدة على دعم وتطوير المنتج المحلي في كل مراحل الإنتاج الضرورية وذات القيمة المضافة وانتهاء بمرحلة التصدير.

وسوف يحدث في الهيئة مديرية تسمى مديرية صندوق دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وتحل محل صندوق تنمية الصادرات يستخدم الصندوق الجديد موارده المالية في دعم الصادرات ودعم الإنتاج المحلي في جميع مراحله إضافة إلى دعم المستوردات بما يخدم تطوير الإنتاج المحلي وبما يتوافق مع سياسة التجارة الخارجية القائمة على حمايته وتسهيل استيراد المواد الأولية ومستلزماته وفي تخفيض تكاليفه وإلى رفع القدرات التنافسية للمنتج المحلي وتوسع الإنتاج والتشغيل والتصدير.

وتقوم الهيئة بوضع آلية الدعم المناسبة التي تتمتع بالمرونة والديناميكية الكافية ليكون الدعم غير قطاعي أولاً ومتغيراً مع الزمن ثانياً بما يلبي احتياجات تطوير كل قطاع إنتاجي، ففي حين تكتفي الهيئة في المرحلة الحالية بدعم الصناعة الدوائية على سبيل المثال عبر تسهيل استيراد مستلزمات إنتاجها والتصدير فإنها ستركز على دعم الصناعات الغذائية والألبسة الجاهزة في جميع مراحل الإنتاج عبر المساهمة في تخفيض تكاليف الإنتاج وتقوم الهيئة بمنح الدعم للقطاعات الإنتاجية المختلفة وخاصة تلك التي تشكل مدخلات للصناعات المستهدفة في برامج التطوير وبما يحقق التكامل بين دعم الإنتاج الزراعي والصناعي بشكل خاص انطلاقاً من لائحة ضوابط تضعها لهذا الغرض استناداً إلى معايير مختلفة على سبيل المثال نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية ٦٠٪ من قيمة المنتج النهائي ونسبة الصادرات ٦٠٪ من قيمة الإنتاج وكلفة اليد العاملة ٦٠٪ من التكلفة الإجمالية للإنتاج وهو ما يعكس التوجه الحكومي في تعزيز التعميق الصناعي وتعزيز التشغيل.

وكان مجلس الشعب أقر مشروع القانون المتضمن إحداث هيئة دعم تنمية الإنتاج المحلي والصادرات ترتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لتحل محله هيئة تنمية وترويج الصادرات.

«البريد» يخسر ٣,٥ مليارات ليرة خلال الأزمة منها مليار ليرة سرقات

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة البريد في وزارة الاتصالات أحمد سعد لـ«الوطن» أن إجمالي خسائر المؤسسة خلال سنوات الأزمة بلغت ٣,٥ مليارات ليرة منها نحو مليار ليرة تم سرقتها من صناديق المؤسسة في المناطق الساخنة من المسلحين ومن بعض موظفي هذه الصناديق الذين استغلوا الظروف العامة للبلد وأقدموا على سرقة الأموال المتاحة في صناديقهم وهروبهم خارج البلاد للفرار من المحاسبة والملاحقة القانونية.

كما أكد خروج نحو ٦٠٪ من مراكز الخدمة عن العمل حيث توقف قرابة ٢٥٠ مركزاً عن تقديم الخدمات في المناطق التي تشهد ظروفاً غير مستقرة من أصل ٤٢٠ مركزاً إجمالي المراكز العاملة لدى المؤسسة التي تتوزع على مختلف المحافظات إضافة إلى فقدان المؤسسة نحو ٥٠ سيارة و١٠٠ دراجة كانت تعمل في تقديم الخدمات.

مقدراً انخفاض واردات المؤسسة العامة للبريد خلال السنوات الأخيرة من ٤٠–٥٠٪ بسبب ظروف الأزمة وحالة الحصار المفروضة على البلد وتعطل عدد من الخدمات ومصادر الإيراد للمؤسسة وارتفاع النفقات وقيم مستلزمات العمل.

ومشيراً إلى أن المؤسسة تعمل على دفع رواتب نحو ٨٠٠ موظف شبه متوقفين عن

الإنتاج كانوا يعملون في فروع المؤسسة المختلفة بعد أن أصبحت مناطقهم غير آمنة حيث تم نقلهم إلى فروع أخرى مثل فروع اللاذقية وطرطوس التي تعاني بالأساس من فائض في العمالة وهو ما رتب على المؤسسة زيادة في المصارف من دون أي عائدية في الإنتاج.

وبيّن المدير العام أن المؤسسة تعمل على ترميم العديد من الخدمات التي توقفت خلال الأعوام الأخيرة حيث نجحت في إعادة عمل خدمات البريد الخارجية عبر عقد تفاهمات مع عدد من الشركات ومؤسسات النقل الجوي كما تعمل المؤسسة على إيجاد البدائل عوضاً عن مراكز الخدمات التي توقفت حيث أدرج ذلك ضمن خطة العام القادم بغية توفير وتأمين هذه الخدمات للمواطنين بشكل بسيط ومريح وخاصة المواطنين الذين اضطروا لترك مناطق إقامتهم إضافة إلى إعادة تأهيل كلها المراكز والمكاتب البريدية التي تعرضت للتخريب والتدمير بعد استعادة الدولة لها.

كما تعمل المؤسسة على استكمال مشروع الأتمتة لديها ليشمل جميع الأعمال والخدمات التي تقدمها المؤسسة. ويجري العمل بالتعاون مع مديريات الأحوال المدنية لتقديم خدماتها عبر نوافذ ومكاتب المؤسسة مبيناً أن من أهم الصعوبات في ذلك هو مسألة تأمين الربط الشبكي وتوافر البوابات في سجلات الأحوال المدنية.